

واقع الفجوة الغذائية العربية ونصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

فطوم معمر

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر

مباركة نعام

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية مما يعني أن الفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء أو هي تعبير عن الفرق بين ما يُباع من سلع غذائية من الإنتاج المحلي وبين الاستهلاك الكلي للفرد.

ويعتمد سد الفجوة الغذائية العربية بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة.

Abstract:

The Arab world lives the case of an acute food shortage day by day. The size of the production of food is not enough to cover consumption which requires the use of import to cover the deficit or the food gap resulting from The unbalance between the locally produced quantities and the total quantities necessary for domestic consumption of goods .This means that the food gap arises from the unbalance between growth rates of domestic food production and the growth rates of domestic food consumption. This ultimately implies that this shortfall is a result of unbalance between what is sold from food items of domestic production and total consumption for the individual.

Filling the food shortage depends on a collective Arab action. This is linked to cooperation and integration to provide the resources and capabilities that promote a joint investments. This will effect positively the overall economic conditions and improve the standard of living realizing by that food security for all Arab countries.

مقدمة:

إن التقارير الدولية تؤكد على أن مشكلة نقص الغذاء أصبحت مشكلة كبيرة تقلق العالم أجمع وتعتبر وصمة عار على جبين الإنسانية، وخاصة وأن حجم المشكلة يتزايد يوما بعد يوم إلى درجة أنه قد يصبح التصدي لها أو التفكير في حلها مع تزايد ناقصي الغذاء في العالم أمرا صعبا وتحديا قد تعجز كل الجهود عن التصدي له، إذا لم يبدأ العالم فورا في محاولة جادة للخروج من هذا المأزق الذي يهدد جوانب كثيرة ومتشابكة في العالم، وخاصة ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في كثير من الدول.

والوطن العربي كجزء مهم من هذا العالم تفاقم مشكل الانكشاف الغذائي فيه خلال العقدين الماضيين وبشكل واضح، إذ أصبح ضمن أكبر مناطق العجز الغذائي في العالم، هذه المشكلة عمقت كثيرا من علاقات التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية، مع ما يمثله ذلك من عبء كبير على ميزان المدفوعات و التعرض للضغوط الخارجية، وفقدان حرية اتخاذ القرار إلى جانب تفاقم خطر تهديد الأمن القومي العربي، بل أمن كل دولة عربية لوحدها، و تعود جذور هذه المشكلة في الأقطار العربية إلى ما شهدته هذه الأخيرة من تدهور مستمر لاقتصادياتها خاصة منذ بداية السبعينات، إذ أصبحت مساهمتها في توفير الغذاء متدنية جدا كما واستمرت هذه المساهمة بالانخفاض التدريجي والتذبذب خلال السنوات المختلفة، وقد صاحب هذا التراجع تغيرات ديمغرافية كبيرة و نزوح خطير من الريف إلى المدن، و كذا تنامي الطلب على المواد الغذائية، ونتيجة لذلك لجأت الأقطار العربية إلى الأسواق الخارجية لسد الفجوة الغذائية وتزايدت بذلك فاتورة الواردات الغذائية العربية، وتفاقمت تبعيتها الغذائية بجميع دلائلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وهو ما أثر سلبا على تطورها في جميع المجالات .

و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للمقال على النحو التالي :

ما هي حالة الفجوة الغذائية العربية و كيف انعكس مستواها على نصيب الفرد من الغذاء ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذا المقال إلى النقاط التالية:

أولاً: محددات الفجوة الغذائية العربية

I- الصادرات الغذائية.

II- الواردات الغذائية.

III- الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

ثانياً: واقع الفجوة الغذائية العربية

I- مستوى الفجوة الغذائية العربية .

II- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية و توزيعها النسبي.

III- العجز المائي العربي.

ثالثاً: نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

I- التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي.

II- الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه.

III- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء .

رابعاً: ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

I- مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي.

II- حالة ناقصي الغذاء في الوطن العربي.

III- أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي.

VI- التكامل العربي وفقاً للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي

أولاً: محددات الفجوة الغذائية العربية

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، أو ما يعبر عنه بالفجوة الغذائية، و التي يمكن الوصول إليها من خلال :

I- الصادرات الغذائية:

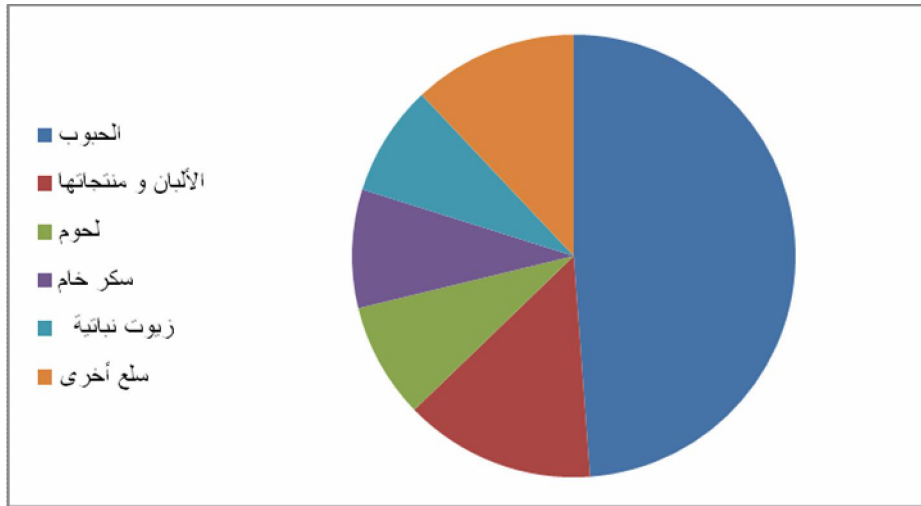
ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 10,3 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 10,9 مليار دولار في 2008، أي بنسبة نمو بلغت 5.6%، وهي دون المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2000 – 2008 الذي بلغ 14.4%، أما من حيث الكميات المصدرة، فلم تسجل زيادة تذكر في عام 2008، إذ بقيت في حدود 15,3 مليون طن وذلك مقابل زيادة بلغت 9,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000 - 2008، وقد شكلت صادرات الأسماك والخضروات والفواكه والألبان حوالي 61.2% من قيمة الصادرات، كما وارتفعت قيمة صادرات الألبان ومنتجاتها بنسبة قياسية بلغت 74.1% والبطاطس بنسبة 13.2% ، وقد تراجعت نسبة زيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2008، مقارنة بمتوسط نسبة زيادتها خلال الفترة 2000 – 2008¹، وذلك بسبب زيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية، وتباطؤ التوسع في استصلاح الأراضي وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية.

II- الواردات الغذائية:

بلغ متوسط كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71,4 مليون طن وبمعدل زيادة سنوية بلغت 4% خلال الفترة 2000 – 2007، وازدادت كمية الواردات من الحبوب بمعدل سنوي مقداره 2.1% ، كما زادت كمية واردات السكر والزيتون النباتية واللحوم والألبان خلال نفس الفترة بنسب سنوية تقدر بحوالي 10.1%، 4.2%، 7% و 6.6% على التوالي، مما يدل على ازدياد حجم الطلب من هذه السلع، وقد ارتفعت قيمة واردات هذه السلع من 18,5 مليار دولار إلى 34,2 مليار دولار خلال هذه الفترة، أي بمعدل سنوي 9.2%، وارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 7,9 مليار دولار إلى حوالي 13,4 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 7.8%²، كما وارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 36,1 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 41,7 مليار دولار لعام

2008، أي بمعدل نمو بلغت نسبته 15,3%، وقد شكلت قيمة الواردات من هذه السلع حوالي 69.2% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية لعام 2008، وتصدرت كذلك الحبوب والألبان والسكر والزيتون النباتية و واردات السلع الغذائية الرئيسية من حيث الكمية والقيمة وشكلت حوالي 89% من إجمالي كمية الواردات وحوالي 82.5% من إجمالي قيمة الواردات، كما توزعت السلع الغذائية المستوردة إلى ثلاث مجموعات حسب التغير في كميتها وقيمتها، حيث تشمل المجموعة الأولى سلعا ارتفعت قيمتها وقيمتها كالحبوب والزيتون النباتية و اللحوم، أما المجموعة الثانية فتتضمن السلع التي ارتفعت قيمتها بالرغم من تراجع كميتها المستوردة، وتتضمن السكر الخام والبقوليات والفواكه، وتشمل المجموعة الثالثة السلع التي انخفضت قيمتها وكمية مستورداها وتشمل البطاطس، بسبب زيادة إنتاج الدول العربية من هذه السلعة³، ويوضح الشكل التالي توزيع السلع الغذائية على هيكل الواردات العربية الغذائية.

الشكل رقم (01): هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل : 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

III- الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيرا عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي، ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي:⁴

❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي كامل ومرتفع:** وتشمل المجموعتان اللتان حققنا فائضا تصديريا وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2009 لمجموعة الأسماك نحو 105.9% وللمجموعة الخضر نحو 101.2%، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حققت البطاطس (البطاطا) معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 100.9%، حيث حققت فائضا تصديريا في كميتها على الرغم من تحقيقها عجز في القيمة، وذلك لارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها، أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 97.5% .

- ❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي متوسط:** وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية ، وتشمل اللحوم بمعدل اكتفاء يقدر بنحو 86.2% ، ولحوم الدواجن بنحو 74.5% ، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5% ، بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 62.2% عام 2009.
- ❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي منخفض:** وتضم المجموعة الحبوب بنحو 49.36% ، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 27.6% فقط ، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 32.1%.

ثانياً: واقع الفجوة الغذائية العربية

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوماً بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية.

أ- مستوى الفجوة الغذائية العربية : حسب التقارير الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول قيمة الفجوة الغذائية، فإنها كانت في عام 1990 نحو 11,8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى نحو 13,9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى نحو 18,1 مليار دولار عام 2005 وارتفعت إلى نحو 24,91 مليار دولار عام 2007⁵، وبعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ارتفعت الفجوة إلى نحو 29,86 مليار دولار في عام 2008، بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9% ثم تراجعت قليلاً إلى نحو 27,54 مليار دولار عام 2009، بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه في 2008⁶ ، ووصلت إلى حوالي 27 مليار دولار عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 44 مليار دولار عام 2020، وإلى 71 مليار دولار عام 2030، كما أن تسارع وتفاوت زيادة الفجوة الغذائية تجاوز التوقعات حيث أن قيمتها وصلت حوالي 30 مليار دولار في عام 2008 فقط ، وهذا ما لم يكن من المتوقع، وذلك لأسباب كثيرة أهمها زيادة سكان الوطن العربي الذي من المتوقع أنه سيصل في عام 2030 إلى 545 مليون نسمة⁷، وبزيادة 63.3% عن التعداد الحالي إضافة إلى الزيادة المتوقعة في أسعار الغذاء.

II- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية و توزيعها النسبي:

1- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية : يمكن تقسيمها إلى:⁸

- ❖ **الحبوب:** تتكون الفجوة الغذائية العربية بشكل أساسي من الحبوب إذ أدت التقلبات المناخية إلى تراجع إنتاج الحبوب، وقد بلغت الفجوة من الحبوب عام 2008 مبلغ 18,30 مليار دولار ثم تراجعت إلى نحو 16,35 مليار دولار في عام 2009، وبنسبة تراجع 10.72%، ويمثل القمح ودقيقه نحو 53.6% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب الرئيسية لنفس العام، أما باقي قيمة الفجوة التجارية للحبوب فتتقسم بين الذرة والشعير و الأرز وبنسبة 19.8% ، 8.3% ، 7.3% على التوالي من قيمة الفجوة التجارية للحبوب لعام 2009.

- ❖ **السلع الغذائية النباتية الأخرى:** تطورت قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية، ويأتي في مقدمتها السكر والزيوت إذ قدرت الفجوة منها حوالي 2,93 مليار دولار عام 2009 وبنسبة زيادة بلغت نحو 7.7% عن عام 2008، أما مجموعة الفواكه فقد انخفضت قيمة الفجوة التجارية لتصل إلى 412,8 مليون دولار عام 2009، وبنسبة

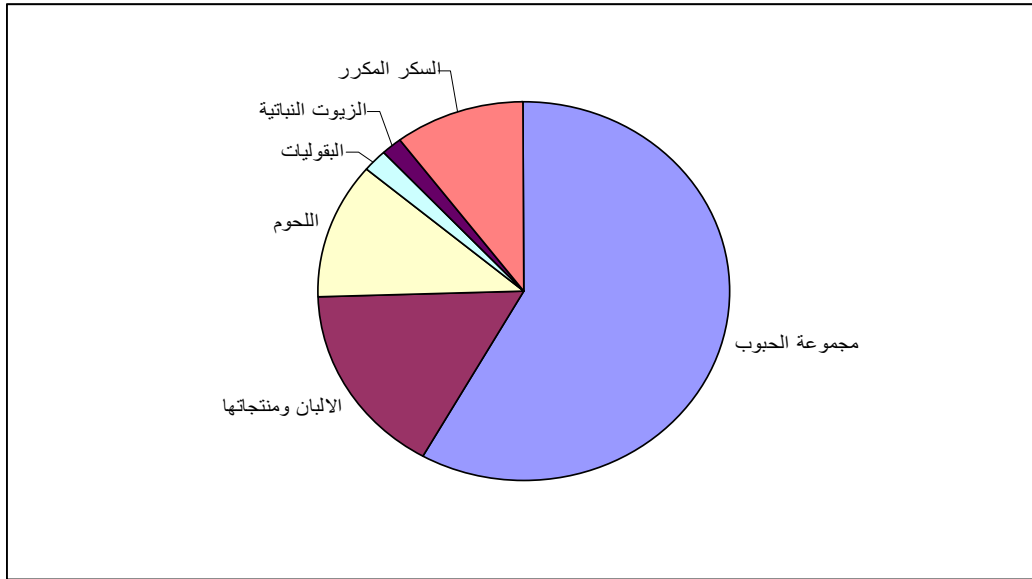
انخفاض بلغت 17.8% عن عام 2008، وفيما يخص البطاطس فقد ارتفعت الفجوة منها إلى 171,7 مليون دولار ونسبة ارتفاع 28.9% عن عام 2008، أما الخضضر الأخرى فهي تعتبر من المجموعات الغذائية النباتية التي حققت فائضا في عام 2009.

❖ **المنتجات الحيوانية والسلمكية:** تعتبر مجموعة الأسماك من المجموعات التي حققت فائضا تجاريا على مستوى الوطن العربي و ليس بها فجوة، إذ أن الفائض اخذ في الارتفاع إلى نحو 1,86 مليار دولار عام 2009، بعد ما كان الفائض يقدر بنحو 1,58 مليار دولار عام 2008، أما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت قيمة الفجوة منها من نحو 1,76 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 1,47 مليار دولار في عام 2009 ونسبة ارتفاع 10.5%، وفيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها فإنها قد ارتفعت فجوتها من 4,4 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 4,58 مليار دولار عام 2009، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 33% .

2- التوزيع النسبي لقيمة الفجوة الكلية على السلع الغذائية الرئيسية:

إن مجموعة الحبوب ساهمت وحدها في عام 2009 بحوالي 53% من قيمة الفجوة الغذائية، وللقمح ودقيقة نحو 28.4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية ، ويأتي بعد مجموعة الحبوب من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية لعام 2009، كل من السكر المكرر والزيوت النباتية حيث تساهم بنحو 9.5% و 8.3% من القيمة الكلية للفجوة التجارية لسلع العجز الغذائي ، أما باقي المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية ، فتضم بنحو 1.3% للبقوليات ونحو 1.4% للفواكه ونحو 0.6% للبطاطس، وتعتبر مجموعة الخضضر والأسماك المجموعتان الوحيدتان التي تحققا فائضا تجاريا تصديريا يقدر بنحو 3,3 مليون دولار عام 2009، وتقدر مساهمتها في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2009 بنحو 56.86% للأسماك ونحو 43.14% للخضر، وتحقق المنتجات الحيوانية عجزا تجاريا مستمرا حيث تمثل قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو 5.9% ولحوم الدواجن بنحو 4.8%، وذلك من القيمة الكلية للفجوة الغذائية، أما الألبان ومنتجاتها فتساهم بنحو 14.9% من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية⁹، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب والشكل التالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (02): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لعام 2009.



المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009 ، مرجع سبق ذكره، ص:42.

III- العجز المائي العربي:

لقد قُدرت احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بحوالي 338 مليار م³ في عام 2008 ، وفي حالة استمرار الوضع على ما هو عليه، أي تزايد عدد السكان بنسبة 2.4% سنويا وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة 10% سنويا المقدرة خلال الفترة 2000 – 2008، فإن المنطقة العربية ستحتاج إلى تأمين ما يقرب 436 مليار م³ من المياه في عام 2030، غير أن واقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية مهما بلغت تنميتها في المستقبل وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن الهطول المطري في المنطقة العربية سينخفض بمقدار 20% نتيجة للتغيرات المناخية، كما و يظهر تراجع نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 1000 م³ سنويا، وهو ما يُعرف بخط الفقر المائي، وبهذا فإن المنطقة العربية تعاني عجزا مائيا حيث من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 500 م³ بحلول عام 2025¹⁰، هذا ما قد يدعو إلى اتخاذ برنامج طارئ للمحافظة على المياه المتوفرة وتنميتها للتقليل من أخطار نقص الماء في المستقبل.

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الفجوة الغذائية هي في تزايد مستمر، وحسب التوقعات فهي ستبلغ معدلات خطيرة ستخلق أضرارا تمس الأمن القومي للوطن العربي، الأمر الذي انعكس على نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي .

ثالثا: نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو الأمن الذي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ ، يلبي احتياجاتهم للتغذية وأذواقهم الغذائية، ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط¹¹، و في الوطن العربي يختلف نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي من دولة عربية إلى أخرى و على العموم يمكن الاستدلال على متوسط نصيب المواطن العربي من الغذاء فيما يلي :

1- التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي:

يتميز غذاء سكان الوطن العربي بكونه يؤكد على تناول الحبوب و النشويات و البقوليات و الخضروات ، وهذه المواد الأربعة تشكل نسبة 64.44% من مكونات الغذاء العربي ، وقلة نسبة المواد المهمة من (اللحوم و الأسماك و الألبان و البيض)، إذ أن متوسط ما يتناوله المواطن العربي من الغذاء و خاصة المواد الرئيسية التي تتضمن اللحوم و الحبوب و الألبان و البيض و الأسماك هي أقل من متوسط ما يخصص للفرد في العالم بشكل عام، و يزداد التباين إذا ما قارنا ذلك مع الدول المتقدمة ، وسيتم تأكيد ذلك فيما يأتي ، إذ يختلف النمط الغذائي السائد من دولة لأخرى، و نميز:¹²

1- الحبوب: تمثل الحبوب الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان العربية، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب، ويُعد القمح المادة الأولى من أنواع الحبوب المستهلكة في الوطن العربي، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرة السكرية، ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال إفريقيا، بينما يحتل الذرة والأرز المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعاً في المشرق العربي، أما البلدان الأقل نمو (السودان واليمن وجيبوتي) فنجده الذرة وحبوب الدخن، ويلاحظ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلاً خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكميات المستهلكة.

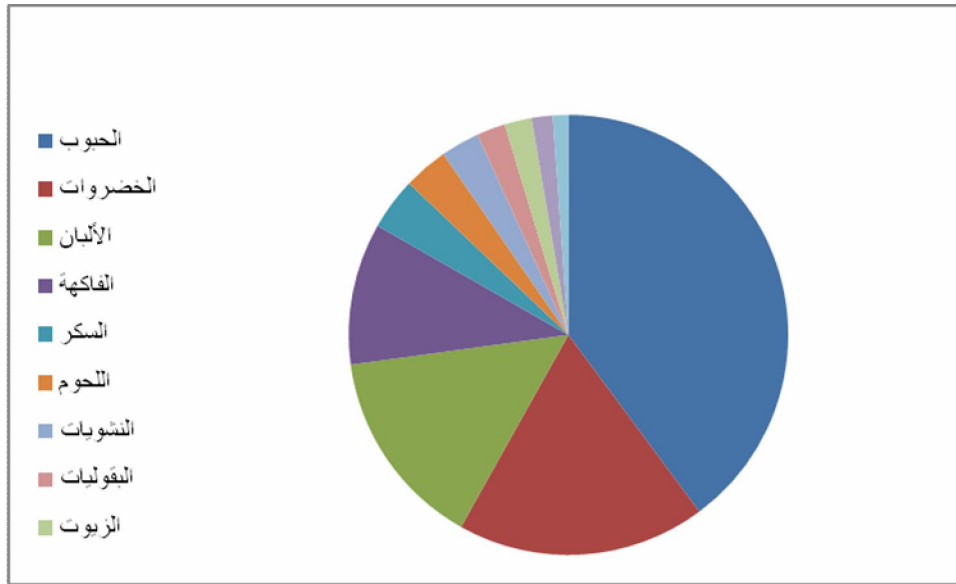
2- الخضار والفواكه: تشكل المكون الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان و موريتانيا و اليمن ، حيث ينخفض تزود الفرد منها إلى ما يتراوح بين 60 غراماً و 200 غراماً في اليوم .

3- منتجات الألبان : تعد من المكونات الغذائية الرئيسية و خاصة في السودان و موريتانيا و اليمن ، بل أن معدلات تزود الفرد منها في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة ، و تعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة بشكل واضح .

4- منتجات اللحوم: تشكل جانباً محدوداً من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، وتحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، والتي تزودها بما يعادل بين 135 و 190 غراماً يومياً.

5- الأسماك وأنواع المأكولات البحرية: و هي تمثل جزءاً بسيطاً من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية. ويمكن إظهار الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي



المصدر: صبري فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

هذا و تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسباً من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للأفراد، هذا الجهد يختلف ثماره من دولة إلى أخرى، فمنها من قارب الوصول إلى هذا الهدف، ومنها من ما زال في الأطوار الأولى لتحقيقه، ويمكن إظهار مستوى هذا الجهد من خلال الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه.

II- الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي 1276 مليار دولار بالأسعار الجارية لسنة 2006، محققاً بذلك معدل نمو بنحو 16,9 % بالمقارنة مع معدل نمو 22,6 % في عام 2005، ورغم انخفاض الناتج لهذه السنة، إلا إن التحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق النفط العالمية وارتفاع عائدات صادرات النفط ساعد في بقاء النمو في الدول العربية عند مستويات مرتفعة في هذه الفترة مقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال عامي 2001-2002، وفي عام 2009 بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1930 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغ معدله 11,9 % مقارنة بمعدل نمو بحوالي 25,8 % في سنة 2008¹³، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات النفطية والتخفيضات التي مست الإنتاج في الدول النفطية.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3622 دولار للفرد لعام 2005 إلى حوالي 4142 دولار عام 2006 مسجلاً بذلك نمواً بلغ 14,4 %، وحافظت قطر والإمارات والكويت على أعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل في الدول العربية كافة، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من سوريا وجيبوتي واليمن والسودان الأدنى بين الدول العربية¹⁴، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تراجع في الدول العربية كمجموعة واحدة من 6002 دولار عام 2008 إلى حوالي 5159 دولار عام 2009، مسجلاً

بذلك انكماش بلغت نسبته حوالي 14%، ويسجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الكويت بنسبة بلغت 44.5%، أما أقل تراجع فكان في تونس و بنسبة 4 % أما أعلى نمو في نصيب الفرد فقد كان في مصر ولبنان بمعدلات بلغت 13% و 12.3% على التوالي و 0.5% في المغرب و 5,7% في الأردن و 9% في جيبوتي¹⁵.

III- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء ومن مكونات الطاقة و البروتين و الدهون:

1- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء:

يختلف نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وفق ما يلي¹⁶:

أ- الحبوب: بلغ متوسط نصيب الفرد من الحبوب 311,01 كيلوغرام عام 2007، ثم انخفض إلى 299,11 كيلوغرام في عام 2008، ثم عاود ارتفاعه إلى نحو 317 كيلوغرام في عام 2009 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه في 2008، يأتي القمح في مقدمة الحبوب إذ يبلغ نحو 52.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الدول العربية من مجموعة الحبوب، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منه 65,7 كيلوغرام لعام 2009، كما يصل نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الأرز حوالي 30,3 كيلوغرام لنفس العام.

ب- السلع النباتية: إن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية يشهد تفاوت، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من ما هو متاح من البقوليات حوالي 6,59 كيلوغرام لسنة 2009، أما عن السكر المكرر فقد بلغ حوالي 30,9 كيلوغرام وبنسبة ارتفاع 6.5% عن 2008، أما عن الخضر فقد شهد نصيب الفرد منها ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها 149,7 كيلوغرام لعام 2009، كما ارتفع نصيب الفرد من الفاكهة ليستقر عند حوالي 91,6 كيلوغرام، وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتية فقد بلغ 14,6 كيلوغرام وذلك لسنة 2009 .

ج- المنتجات الحيوانية والسمكية: بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن ما يعادل 11,15 كيلوغرام، أما نصيبه من اللحوم الحمراء فقد شهد استقرارا عند متوسط 15,5 كيلوغرام لعام 2009، وفيما يخص الألبان فقد بلغ نصيب الفرد منها حوالي 104,8 كيلوغرام لنفس العام، كما بلغ نصيبه من الأسماك نحو 10,58 كيلوغرام للعام ذاته متراجعا بنسبة قدرها 1,7% عن عام 2008 .

د- نصيب الفرد من المياه: تم تقسيم المنطقة العربية إلى 4 فئات فيما يتعلق بتوفير المياه¹⁷:

❖ الفئة الأولى: وتضم دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه بلغ 93%، فيما تبلغ نسبة تغطية الصرف الصحي 98%، وقد حققت هذه المجموعة غاية توفير إمدادات المياه والصرف الصحي كاملة.

❖ الفئة الثانية: تشمل دولاً تتبع المسار لتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي، وتضم دول المشرق العربي مصر والأردن ولبنان وسوريا، ودول المغرب العربي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، وتتراوح نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بين 89% و 96% في دول المشرق العربي و 87% في دول المغرب العربي.

❖ **الفئة الثالثة:** وتضم اليمن وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان، وتشير التقديرات أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بلغت بين 46% و 66% في اليمن، فيما تتراوح بين 38% و 67% في بقية البلدان.

❖ **الفئة الرابعة:** تنتمي إليها الدول التي تعاني عدم استقرار، وتتمثل في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وبلغت النسبة فيها 30%، وذلك نتيجة لتدهور البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي . ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من مختلف أصناف الغذاء الضروري للفرد.

الجدول رقم (01): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك

المجموعات السلعية	2009	التغير بين 2009-2008	المجموعات السلعية	2009	التغير بين 2009-2008
الحبوب			الخضار	149,7	1,4
القمح والدقيق	317,36	6,1	الفاكهة	91,59	3,4
الذرة الشامية	153,74	8	السكر المكرر	30,9	6,5
الأرز	67,33	6,7	الزيوت النباتية	14,64	3,6
الشعير	30,33	0,8	لحوم الدواجن	11,15	2,7
البطاطس	43,3	6,4	الألبان	10,58	-1,7
البقوليات	32,34	2			
	6,59	11,1			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات تقرير الأمن الغذائي العربي لـ 2009.

هذا عن نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي ، أما عن نصيب الفرد من مكونات الطاقة و البروتين و الدهون فسيتم تناوله فيما يلي.

2- معدل استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:

هناك معدلات مثلي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، ولا يجب أن تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن حدودها العليا لتفادي آثار التغيرات الضارة، وتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا حراريا في منتصف السبعينات وإلى نحو 2803 سعرا في نهاية التسعينات، وتشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة، وسيقدر بنحو 2940 سعرا حراريا في عام 2015، ويمكن تتبع تقييم متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد عبر الزمن بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تضم الوطن العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد

(سعر حراري للفرد/يوم)	1992 - 1990	1971 - 1967	البلدان
2010			العالم
2900	2720	2440	البلدان المتقدمة
3390	3350	3190	البلدان النامية
2770	2520	2140	

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ل2009، مرجع سبق ذكره، ص36.

هذا و تتفاوت الأنماط الغذائية في الدول العربية، بحيث في الدول العربية ذات الدخل المرتفع يميل المستهلك إلى اقتناء السلع ذات النوعية الجيدة والفاخرة، والتي تتسم بالقيمة الغذائية العالية، إذ تراعي تلك السلع المواصفات المعترف بها دولياً، بينما في الدول الأخرى ذات الدخل المحدود، لا تؤخذ الأذواق بعين الاعتبار كمحدد أساسي لاستهلاك السلع الغذائية بل يتوقف الأمر على القدرة الشرائية للحصول على تلك السلع، ويتبين أن الدول العربية تتفاوت في متوسط استهلاك الفرد بحيث نجد أن الصومال هو البلد الذي يقل متوسط استهلاك الفرد من الغذاء فيه عن 50% من الحاجيات، تليه كل من جيبوتي واليمن، أما باقي الدول العربية فيرتفع فيها متوسط استهلاك الفرد من الأسعار عن المتوسط العالمي، ويتفاوت نصيب الفرد اليومي من تلك المكونات بين الدول العربية، إذ هناك دول عربية يفوق نصيب الفرد فيها 3000 سعرا حراريا ، وهي مصر بحوالي 3385 سعرا حراريا للفرد، تليها الإمارات بحوالي 3340 سعرا، ثم ليبيا بـ 3333 سعرا، وتونس ولبنان والكويت والمغرب وسوريا بمتوسط يومي للفرد يتراوح بين حوالي 3293 - 3038 سعرا في عام 2001، أما الدول العربية التي ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية عن 3000 سعرا تأتي الجزائر في الطليعة بحوالي 2987 سعرا والسعودية بـ 2842 سعرا، ثم الأردن وموريتانيا بنحو 2769 و 2764 سعرا حراريا على التوالي، أما في السودان وجيبوتي واليمن فيبلغ المتوسط نحو 2288 و 2218 و 2050 سعرا على التوالي لسنة 2001¹⁸، وخلال الفترة 2003 - 2004 قُدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من الأسعار الحرارية بنحو 2844 سعرا حراريا مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي¹⁹، ومقارنة بمتوسط التسعينات فقد ازدادت تلك الأسعار بنحو 4% على المستوى العربي ونحو 5% على المستوى العالمي، وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية في الوطن العربي بلغ نحو 2844 سعرا حراريا لمتوسط الفترة 2004 - 2006 مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي، أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غراما مقارنة بنحو 76 غراما على المستوى العالمي، وبالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 غراما يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 غراما، وفيما يتصل بمعيار البروتينات و الدهون فإن المستهلك العربي يعتمد على المقادير النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من الأسعار الحرارية ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجات الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و 31.5% و 30.2% من احتياجاته اليومية من الأسعار الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي، حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء عن المصادر النباتية مقارنة

بالوطن العربي²⁰، ويمكن تقسيم الوطن العربي وفقا لمنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو) واعتمادا على مؤشرين رئيسيين هما دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني وكمية السعرات الحرارية اليومية إلى²¹:

- دول ذات دخل مرتفع من الناتج الإجمالي الوطني، ويزيد عن 6000 دولار سنويا، وكمية السعرات الحرارية التي تفوق 3000 سعرا حراريا وهي ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان وهي عموما تمثل الدول النفطية.
- دول ذات دخل متوسط من الناتج الوطني الإجمالي، وهو يقع بين 3000 - 6000 دولار للفرد سنويا مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 - 3000 سعرا حراريا وتضم الجزائر، العراق ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.
- دول ذات دخل منخفض من الناتج الإجمالي الوطني وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة بين 2000 و 2700 سعرا حراريا ، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.

ويمكن مقارنة متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي بالمستوى العالمي بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي والعالمي:

2015	1999-1997	1986-1984	1976-1974	1966-1964	
2940	2803	2655	2435	2358	العالم
3090	3006	2953	2591	2290	الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (تضم الوطن العربي)

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 37 .

من التحليل السابق نجد أن المشكلة في الوطن العربي ليست مشكلة تغذوية أي نقص نصيب الفرد من كمية السعرات الحرارية، بل هي مشكلة غذائية تتمثل في نقص كميات الغذاء المتوفر واختلال توزيع الغذاء بين أفراد البلد الواحد في الوطن العربي، مما أدى إلى ضعف الأمن الغذائي لدى المواطن العربي بشكل عام ، الأمر الذي يدعو إلى بذل المزيد من الجهود نظرا لمحدودية نتائج الجهود المبذولة في الوقت الراهن .

رابعا: ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

إن الوطن العربي ورغم الجهود التي يبذلها إلا أن نصيب الفرد من الغذاء غير كافٍ وتدهور حالته الغذائية هي في استمرار، ويمكن وصف ضعف الأمن الغذائي العربي و التعاون العربي في سبيل توفير الغذاء فيما يأتي :

1- مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي

مما سبق من عرض لوضع الفجوة الغذائية العربية و نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي يمكن الوصول لمؤشرات الأمن الغذائي العربي، واستنتاجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مؤشرات الأمن الغذائي العربي ل: 2007

النسبة المئوية	المؤشر
32	1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
47,9	2- نسبة الاكتفاء من الحبوب منها:
46,8	- القمح ودقيقه.
36	- الذرة الشامية.
73,4	- الأرز.
29,7	- الشعير.
1,1	3- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي من الدخل الزراعي.
0,9	4- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بالمليار دولار أمريكي.
55,547	5- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالألف طن.
13,361	6- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالمليون دولار.
170	7- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالكيلوغرام.
40	8- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالدولار.
34,2	9- قيمة الواردات الغذائية بالمليار دولار.
104	10- نصيب الفرد من الواردات الغذائية بالدولار.
10,1	11- قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالمليار دولار.
326,731	12- عدد سكان الوطن العربي في عام 2007.

المصدر: محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي و الأزمة الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010)، ص: 135.

وبالنظر لهذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، نجد أنها مؤشرات ضعيفة، ولا تسد كل حاجات المواطن العربي من الغذاء، كما وتم مقارنة هذه المؤشرات على أساس الحبوب والقمح لأنها المكون الرئيسي للغذاء العربي.

II- حالة ناقصي الغذاء في الوطن العربي:

وفقا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية قياسا بإجمالي السكان، إلا أنها شهدت ارتفاعا في نسبة من يصيهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19,8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990-1992 إلى 25,5 مليون نسمة بين العامين 2002-2004، ويمثل الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية حوالي 10% من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3% من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم، ويقيم العدد الأكبر منهم أي أكثر من 18 ملايين نسمة في السودان، ويليه اليمن بـ 8 ملايين، ومن اللافت للنظر أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات و السعودية والكويت، ومن حيث الإحصائيات تبين أن الجوع لا يمثل مشكلة إنسانية في عدد من الدول العربية، ففي الإمارات وتونس وليبيا كان عدد المصابين بسوء التغذية اقل من 2.5% من إجمالي السكان في فترة 2002-2004، و يقابل ذلك بصورة حادة الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن، التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60% و 26% و

38% من السكان على التوالي، وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2,5 و 4% باستثناء الأردن والمغرب (6% في كل منهما) والكويت (5%) وموريتانيا (10%)، ووفقا للمسح المذكور، يمكن توزيع العرب على أربع فئات من حيث مستوى العجز الغذائي وكيفية معالجته: ²²

الفئة الأولى: وتضم الصومال التي تتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن أن تحدث لإسراع معدلات نمو الإمدادات من الغذاء سوءا من خلال الإنتاج والاستيراد، ومشكلة هذه الفئة تكمن في أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع في جزء كبير منه إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقير.

الفئة الثانية: وتضم كل من اليمن والسودان، إذ لم يعد نصيب الفرد فيها كافيا لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثار إيجابية للقضاء على مشكلة الغذاء، إلا بعد زيادة معدلات النمو الغذائي، لأن هذه الفئة ضمت الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن معظم أفراد مجتمعاته ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما قد لا يساعد زيادة العرض من الإمدادات الغذائية على تحسين أوضاعهم الغذائية، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تزيد من قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

الفئة الثالثة: تضم كل من الجزائر والأردن والسعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فيها، إلى أنه مرتفع بما فيه الكفاية لتمكين برامج إعادة توزيع هذه الإمدادات من أحداث آثار إيجابية في المتوسط المذكور.

الفئة الرابعة: تشكل من كل من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثار إيجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.

وبهذا نجد أن هناك اتساع للخيارات أمام العديد من البلدان العربية، ولاسيما المجموعتين الثالثة والرابعة لإعادة توزيع الغذاء بصورة يمكن معها تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما أنه ووفقا للتطورات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة العربية، فإن البلدان العربية التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء هي جيبوتي والكويت وموريتانيا، وقد حققت السودان بعض التقدم غير أن الجوع، مازال شائعا فيه إلى حد خطير، أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فشهدت مؤخرا ارتفاعا في أرقام الجوع وفي نسبة الانتشار، فيما سجلت الجزائر وسوريا انخفاضا بسيطا في انتشار القصور الغذائي، ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء، ومما سبق هناك حقيقة وحيدة مفادها أن عدد المصابين بقصور التغذية ²³ قد ازداد بـ 5,7 ملايين بين الفترتين 1990-1992 و 2002-2004، وهذا العدد هو في تزايد مستمر رغم تضافر الجهود، والتي اعتبرت محتشمة أمام هذه الحقيقة .

III- أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي: ²⁴

تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال الأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضي بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد

نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... و بلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.... وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي 3,5 مليار دولار، كما أنشئت عدة مؤسسات تنمية أخرى مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البنى الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري و من ثم التبادل الغذائي بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح²⁵، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

أما عن أهم مشروعين عربيين لتعزيز لأمن الغذائي العربي فقد كانا:

1- السوق العربية المشتركة:

تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 1964/08/13، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبق البلاد العربية تعريف جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية الاقتصادية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي²⁶، و بالتالي توسيع المبادلات الغذائية بين الدول العربية، والتي و إن اعتبرت لدولة ما فائضا غذائيا اعتبرت لأخرى توفير غذاء (بالنسبة للدولة المستوردة) و منه تحقيق الأمن الغذائي العربي داخليا أي بين الدولة العربية وحدها دون تدخل خارجي، ولكن الواقع هو أن هذه

السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك، إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية ألت دون تحقيقها لأهدافها .

2- مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشروع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030 ، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشروع خلال مراحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاث²⁷ ، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه .

VI - التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية عربية، والتي لن تتم إلا بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة، وقد تبين من خلال حالة الموارد العربية أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى توفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية، إذ تمتلك كل دولة عربية ميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول العربية، تمكن من تحقيق تكامل عربي زراعي، إذ تمتلك السودان أراضي زراعية وثروة حيوانية معتبرة يمكن استثمارها، كما تمتلك مصر وسوريا وتونس أراضي زراعية صالحة لتطوير المنتج الزراعي، بالإضافة إلى انه تتوافر الدول النفطية على موارد مالية تمكنها من توفير المكننة الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة والحديثة التي تؤهل لزيادة الإنتاج والقيام بمشاريع التنمية الزراعية المختلفة، بالإضافة إلى كل ما سبق يمتلك الوطن العربي قوة بشرية فنية قادرة على القيام بمهمة التنمية الزراعية ووجود مؤهلات علمية لا يستهان بها موزعة على أنحاء الوطن العربي يمكنها إحداث الكثير في مجال البحوث الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي والصناعي الغذائي العربي، وبهذا لا يمكن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا بالميزة النسبية التي تتوافر في أرجاء الوطن العربي، والتي تثبط المعوقات وتجعل من التكامل الاقتصادي مهمة ممكنة التحقيق.

خلاصة:

إن الأمن الغذائي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي فهو يعتبر من أهم الأهداف الإستراتيجية الواردة ضمن خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تنطوي على العديد من السياسات و البرامج و المشروعات، التي يمكن من خلالها زيادة إنتاجية الغذاء، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المحلية المتاحة و التقليل قدر الإمكان من التبذير و التلف بداية من المنتج و إلى غاية الوصول إلى المستهلك وتنظيم التبادل التجاري للمواد الغذائية من تصدير واستيراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في مجال الغذاء و الحد من التبعية الخارجية، في ظل مراعاة توفير هذه المواد الغذائية لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية الكافية و المناسبة لدخولهم وبصورة دائمة. و من أهم نتائج المقال ما يلي :

- هناك فجوة غذائية كبيرة بين المنتج سنويا من المواد الغذائية و بين المطلوب من قبل سكان الوطن العربي في أغلب المواد الغذائية الرئيسية، وبهذا كانت نسب الاكتفاء الذاتي منها منخفضة، و للأسف فإن هذه الفجوة الغذائية هي في تزايد مستمر.

- أن نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي يبقى متواضعا من حيث الكمية وليس من حيث حجم الأسعار الحرارية، فالفرد يتلقى أسعار حرارية تفوق تلك السائدة على المستوى العالمي، وبالتالي فإن مشكلة الغذاء في الوطن العربي هي مشكلة غذائية و ليست تغذوية، أي أن كمية الغذاء غير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها.

- هناك الكثير من الدول العربية يتم توفير الغذاء فيها على المستوى الكلي عن طريق الإنتاج المحلي إضافة إلى الاستيراد، و منه تغطية الفجوة الغذائية، لكن ذلك لا يضمن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء، إذ تستأثر فئة الأغنياء على النسبة الأكبر من الغذاء، مما أدى ذلك إلى اختلال نمط توزيع الغذاء على المستوى القومي، و ارتفاع عدد ناقصي الغذاء في الوطن العربي، أي أن المشكلة هي كذلك مشكلة توزيع الغذاء بين فئات المجتمع في كثير من الدول العربية.

- أن المشاريع العربية المشتركة في مجال الزراعة و الغذاء تتزايد بشكل ملاحظ ونتائج ثمارها قد عادت بالكثير على المواطن العربي، مع أنها ما زالت تحتاج لدفعة قوية لاستغلال مقومات التكامل التنموي العربي في جميع المجالات، على اعتبار أن الوطن العربي يشكل إقليما تنمويا متميزا على المستوى العالمي، إذ تتجانس فيه المعطيات الحضارية واللغة والسكان والدين مما يسهل عملية التكامل التنموي، والتي تفرضها الضرورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية وحتى العسكرية.

الهوامش:

- ¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، صندوق النقد العربي، (2010)، ص: 67.
- ² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، صندوق النقد العربي، (2009)، ص: 175.
- ³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 66.
- ⁴ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ⁵ باهي مرسى، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابه، السنة الجامعية (2010 - 2011)، ص: 06.
- ⁶ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
- ⁷ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابه، (2010)، ص: 08.
- ⁸ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 39 - 40.
- ⁹ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 41.
- ¹⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 54.
- ¹¹ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تقرير منظمة الزراعة و التغذية (الفاو)، روما، (2010)، ص: 8.
- ¹² تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، ص 130.
- ¹³ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
- ¹⁴ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2007، صندوق النقد العربي، (2007)، ص: 19.
- ¹⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 21.
- ¹⁶ تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 323 بتصرف.
- ¹⁷ التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة، (2010)، ص: 92.
- ¹⁸ جميلة لرقام، مرجع سبق ذكره، ص: 09.
- ¹⁹ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابه، (2010)، ص: 69.
- ²⁰ تقرير الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 36.
- ²¹ لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 1997، ص: 09.
- ²² تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 124.
- ²³ تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 125.
- ²⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 165. 169 بتصرف.
- ²⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 165. 165 بتصرف.
- ²⁶ دراسات شاملة لتوثيق سياسات الزراعة في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 21.
- ²⁷ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 196.